Asia Pacific Online Journal of Arabic Studies
Volume 4 (1) 2021

حذف الصوائت وإثباتها في اللغة العربية، دراسة تحليلية لبعض ألفاظ الحديث النبوي

Deletion and Inclusion of Vowels in The Arabic Language: An Analytical Study of Some Words of The Prophet's Tradition

عمر بن محمد دين
جامعة المدينة العالمية، كوالالمبور، ماليزيا
omardindin@gmail.com

ملخص: يُعنى البحث بتوضيح ظاهرة حذف الصوائت وإثباتها في ألفاظ اللغة العربية، وسبر أغوارها، وتحديد أبرز القبائل التي تميز كلامهم بهذه الظاهرة، وتبيين أسباب حدوثها، من الأحوال البيئية والاجتماعية والثقافية والنفسية وطبيعة الجهاز النطقي لتلك القبائل، وتظهر إشكالية البحث في علاقة هذه الظاهرة بألفاظ الحديث النبوي، ومدى تأثيرها على دلالات الألفاظ فيه، ولهذا سيقوم البحث باختيار بعض الألفاظ من الحديث النبوي لدراستها وتحليل هذه الظاهرة فيها، مع توضيح صفات حروف تلك الألفاظ ومخارجها، واستنباط الأسباب التي أدت إلى النطق بإثبات الصوائت أو حذفها فيها، مع الاستناد إلى أقوال علماء اللغة وعلماء الحديث وشروحه وعلومه، ليخرج البحث بعد ذلك بنتائج هامة كإثبات أهمية ربط الدراسات اللغوية بألفاظ الحديث النبوي ومدى تأثيرها على الأحكام الشرعية، وتحديد هوية هذه الظاهرة وأن العوامل الثقافية والاجتماعية والنفسية والبيئية قد أثرت فيها كثيراً، كما سيظهر ذلك عند التوضيح النظري والتحليل التطبيقي على بعض النماذج

الكلمات المفتاحية: حذف الصوائت- إثبات الصوائت- اللهجات- القبائل- التعليل الصوتي.

ABSTRACT: This research is to explain Tahreek (placing diacritics on words) and Taskeen (Delete word movement) phenomenon in words of the Arabic language and to explore their details، and determine the main tribes whose speech has been unique due to using this phenomenon. The study also explains the reasons this phenomenon existed including environmental، social، cultural، psychological reasons and the pronunciation system of the tribes. The research problem appears in the relationship of this phenomenon with the expressions of the hadith، and the extent of its impact on the indications of the expressions in it. Therefore، the research will select some words from Hadeeth to study and analyze this phenomenon in their contexts and to explain the attributes of the characters that exist in such words and their pronunciation. Moreover، the study deduces the reasons that led to using Tahreek and Taskeen when uttering these words based on the sayings of scholars of language، and Hadeeth and its explanation and sciences. Hence، the research presents important results such as proving the importance of linking linguistic studies to the expressions of the hadith and the extent of their influence on Sharia rulings، and determine the identity of this phenomenon and that cultural، social، psychological and environmental factors have affected it a lot as shown by theoretical explanation and applied analysis on some models.

Keywords: Delete word movements، Proof of word movements ، dialects، tribes، acoustic justification.

1. المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله محمد، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد؛

فمن تأمل في حال كلام العرب يجد أنها اشتملت على صفات وخصائص قلّ أن تجدها في اللغات واللهجات الأخرى، وتلك الصفات والخصائص جاءت متناغمة مع طبيعة المتكلمين بها من القبائل العربية، والتي عاشت في بيئة تهيأت لها مجموعة من الوسائل، جعلتهم يحافظون على لغتهم العربية محصنة من المؤثرات الخارجية، ويعيشون معها في الجزيرة العربية، تبيت معهم حيث باتوا، وتقيل معهم حيث قالوا، وتلكم الوسائل والظروف التي التفّت حول هذه اللغة الفريدة كانت مختلفة متنوعة، كظروف البيئة وتضاريس الأرض والمؤثرات الاجتماعية والنفسية، علاوة على الاهتمام الشديد الذي أولاه المتكلمين بها؛ كونها كانت إحدى المعايير الأساسية لقياس ثقافة الرجل وقوة علمه ورفعة خلقه وعلو حسبه ونسبه؛ كل تلك العوامل والمؤثرات جعلت هذه اللغة تنمو وتتطور وترتقي حتى وصلت إلى أوج عنفوانها وقوتها قبل نزول الوحي الإلهي المتمثل في القرآن الكريم، فكان ذلك منعطفاً بالغ الأهمية في تاريخ هذه اللغة الشريفة؛ كون هذا الكلام الرباني ينزل به، وكون هذا النبي الأمي العربي صلى الله عليـه وسلم يبعث من بين ظهراني العرب، فاكتسبت بذلك علواً في الشأن، ورفعة في المنزلة، ولا غرو في ذلك، فالله تعالى حينما أراد حفظ الدين الإسلامي، وهو خاتم الأديان السماوية، هيأ للغة العربية الظروف والأسباب المتعددة لتكون وعاء محكماً للوحي الإلهي والأحكام الشرعية، يصعب على من يأتي بعد ذلك أن يحرف فيه أو يبدل، أو يقدم أو يؤخر (دين، دين، طاهر، يوسف، بان بري، الأبياري، 2020، ص: 393).

وحينما تتأمل في مفردات اللغة العربية وتراكيبها تجد أن فيها الكثير من الظواهر المستحقة للدراسة والبحث والتمحيص، سواء من حيث الألفاظ أو التراكيب أو الدلالة، ومن تلك الظواهر ظاهرة حذف الصوائت وإثباتها في بعض الألفاظ والكلمات العربية، وهي ظاهرة فريدة، تعكس الثراء اللغوي لدى المتكلم العربي أيام الجمع والتدوين، وتوضح مجموعة من العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الميزة في الكلام العربي، فالإنسان العربي كان يتكلم بسجيته وعفويته وبما يتلاءم مع طبيعته وطبيعة مجتمعه. وسيتضح من خلال التحليل والتطبيق والتعليل أن هذه الظاهرة جاءت لوجود بعض الظروف والأسباب التي دفعت المتكلمين بها إلى إظهارها على ألسنتهم، متمثلة في الشواهد المختلفة من آيات القرآن الكريم، والشعر والنثر.

إلا أن ما قد يميز هذا البحث عن غيره أن الدراسات التي تناولت مثل هذه الظواهر اللغوية انكبّت كثيراً على تحليل شواهد مختلفة متنوعة، إلا أنها قد تجنبت التعرض لألفاظ الحديث النبوي الشريف، للبحث في ظواهره اللغوية في الألفاظ أو التراكيب أو الدلالة، وليس مجال هذا البحث التحقيق في مسألة جواز الاستشهاد بألفاظ الحديث النبوي أو أساليبه وتراكيبه من عدمه، فقد كفانا المتقدمون ذلك، ولكن تلك النصوص النبوية التي أولاها أهل الحديث وصنّاع أصوله ومصطلحه قدراً كبيراً من التحقيق والتمحيص متناً وسنداً، - كما هو الحال في صحيحي البخاري ومسلم-، وما عرف عن أهل هذه الصنعة من الدقة والشدة في تصحيح الحديث أو تحسينه أو تضعيفه أو غير ذلك، سواء في المتن أم السند؛ ألا يدفعنا ذلك إلى إعادة النظر في إيلاء النص النبوي جزءاً من اهتمامنا نحن أهل اللغة العربية!

ولهذا عمد هذا البحث إلى بعض النصوص النبوية بالتحليل والتعليق والاستنباط، مع الرجوع إلى أهل الصنعة من شراح الحديث ممن شرح وعلل وفصل في هذه النصوص، لإثبات ظاهرة حذف الصوائت وإثباتها في بعض ألفاظ الأحاديث النبوية.

2. أسئلة البحث:

1-ما هي الأسباب العامة التي أدت إلى وجود ظاهرة حذف الصوائت وإثباتها في كلام القبائل العربية؟

2-هل لهذه الظاهرة اللغوية تأثير في معاني الألفاظ ودلالاتها؟

3- ماهي الأسباب والعوامل الدقيقة لحذف الصوائت لبعض الأحرف في مقابل إثباتها بالفتح أو الضم أو الكسر في أحرف أخرى؟

3. أهداف البحث:

1-توضيح ماهية ظاهرة حذف الصوائت وإثباتها في الألفاظ العربية.

2-بيان الأسباب العامة لوجود هذه الظاهرة لدى القبائل العربية

3-بيان الأسباب الدقيقة لهذه الظاهرة، بتحليل الأمثلة المختارة للدراسة.

4. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في توضيح ماهية هذه الظاهرة، وتعريف الباحثين والمهتمين بدراسة الظواهر اللغوية بالأسباب العامة والخاصة التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة، وأن كلام العرب أثرت فيه الأحداث والعوامل والتغييرات البيئية والحالات الاجتماعية والثقافية المختلفة، حتى أدى إلى تنوعها واختلافها من بيئة إلى أخرى، ومن قبيلة إلى قبيلة، فكل قبيلة تنطق وتتكلم بالطريقة التي تناسبها وتناسب نطقها وحالها البيئي والاجتماعي والثقافي.

يضاف إلى ذلك أن ألفاظ الحديث النبوي وتراكيبه لم تحظ بالعناية اللازمة من قبل علماء العربية، وفي المقابل نجد أن ألفاظ القرآن الكريم والشعر العربي والنثر وأساليبها وتراكيبها قد نالت العناية الفائقة من قبل اللغويين بالدراسة والتحليل والتفصيل. وهذا البحث قد اختار مجموعة من ألفاظ الحديث النبوي التي وقعت في ألفاظها هذه الظاهرة، فتناولها بالتحليل والتعليل.

5. الدراسات السابقة

تعرضت بعض المصادر اللغوية القديمة لهذه الظاهرة في مواضع مبثوثة ومشتتة، وقد تكون في إشارات سريعة وعابرة، كما هو الحاصل في ككتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، وإعراب القرآن للنحاس، والمحتسب لابن جني، ولم يكن تناول هذه الكتب لهذه الظاهرة قصداً في تحريرها وتحليل شواهدها المختلفة، وإنما كان تعرضهم لها بحسب ورود الشاهد، وبحسب مقام الكلام والحديث، ويظهر أن طريقتهم هذه جاءت بسبب وضوح هذه الظاهرة لدى علماء اللغة في ذلك العصر، فلهذا أغنى ذلك عن التفصيل والشرح لها.

أما في كتب المحدثين والمعاصرين وأبحاثهم فستجد فيها شيئاً من التفصيل والتحليل لهذه الظاهرة بعض الكتب والأبحاث لهذه الظاهرة اللغوية، ضمن دراستها للظواهر اللغوية الكثيرة في كلام العرب، ومن تلك الكتب:

1- رسالة ماجستير بعنوان (اللهجات في الكتاب لسيبويه، أصواتاً وبنية) لصالحة راشد غنيم آل غنيم، قدمت في جامعة أم القرى، بمكة، في المملكة العربية السعودية، عام 1402-1403هـ، درست فيها اللهجات التي وردت في كتاب سيبويه، حيث قسمت فصولها ومباحثها إلى بابين رئيسين: باب الأصوات، وباب الأبنية، ودرست في هذين البابين أمثلة وشواهد كثيرة ذكرها سيبويه في كتابه، وقد حللت تلك الظواهر اللغوية وفسرتها على الأصول والقواعد اللغوية الحديثة، وتعرض لهذه الظاهرة، إلا أنها كذلك لم تتعرض لشواهد من ألفاظ الحديث النبوي.

2- كتاب (اللهجات العربية في القراءات القرآنية) لعبده الراجحي، المنشور عام 1996، حيث تعرض لتحليل طبيعة اللهجات العربية لدى المتكلمين بها من القبائل المختلفة ، وتطبيق ذلك على نماذج كثيرة من القراءات القرآنية، في أبواب لغوية مختلف، انقسمت إلى أربعة مباحث أساسية، وهي: المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، وقد تعرض لدراسة ظاهرة التسكين والتحريك في مبحث أسماه: حذف الصوائت، حيث أتى بالشواهد والنماذج لهذه الظاهرة من القراءات القرآنية ثم شرع في تفسيرها وتحليلها إلا أن ذلك كان على سبيل الإجمال، ولم يتعرض للتعليلات الدقيقة في حذف الصوائت أو إثباتها، وكذلك لم يتعرض لتحليل نماذج من ألفاظ الحديث النبوي.

3- كتاب (اللهجات العربية في التراث) لعلم الدين الجندي، المنشور عام 1978م، وهو كتاب مشهور، حيث بحث في هذا الكتاب تاريخ اللهجات العربية والقبائل ومواقع سكناها، كما تعرض للظواهر اللغوية المختلفة التي ظهرت بها اللغة العربية، من خلال دراسة الشواهد والأمثلة اللغوية الكثيرة من آيات القرآن والشعر والنثر، وحاول تفسير تلك الظواهر اللغوية وتحليلها، كما كانت دراسته التطبيقية انصبت على جانبين مهمين في الألفاظ وهي: الجانب الصوتي والجانب الصرفي، وقد استفاد هذا البحث كثيراً من آرائه ونظرياته ونقولاته، إلا أنه لم يستشهد بألفاظ الحديث النبوي.

وهذا البحث يختلف عن الأبحاث المذكورة في عدة أمور:

1- أن هذا البحث ذكر مجموعة أمثلة وشواهد من ألفاظ الحديث الشريف، مع تحليلها والتعليل لهذه الظاهرة فيها، وهذا ما لم يرد في الأبحاث المذكورة أنفاً.

2- أنها جمعت ظاهرة حذف الصوائت وإثباتها في مكان واحد، مع دراستها وتحليل شواهدها.

6. ستشمل خطة البحث على:

مقدمة، وتشتمل على أهمية البحث وأهدافه وأسئلته والدراسات السابقة ومنهجه وفصوله ومباحثه.

ثم يتلو ذلك تمهيد سيشير فيه الباحث إلى ماهية ظاهرة حذف الصوائت وإثباتها عند العرب، والقبائل أو الأقاليم العربية التي انتشرت عندهم هذه الظاهرة، وكيف فسر علماء اللغة ظهورها وانتشارها، وما مدى تأثر القبائل الأخرى بذلك.

وبعد ذلك تأتي المباحث التي تتضمن مسائل البحث، وهي كالآتي:

المبحث الأول: حذف الصوائت وإثباتها بالفتحة، وفيها مجموعة مطالب، وتعليل صوتي.

المبحث الثاني: حذف الصوائت وإثباتها بالضمة، وفيها مجموعة مطالب، وتعليل صوتي.

المبحث الثالث: حذف الصوائت وإثباتها بالكسرة، وفيها مجموعة مطالب، وتعليل صوتي.

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات، ثم المصادر والمراجع.

7. **منهج البحث** : سيسير البحث إن شاء الله على المنهج الوصفي التحليلي، فالوصفي من خلال توضيح ماهية هذه الظاهرة والقبائل المتكلمين بها، وأسباب حدوثها، وكذلك وصف هذه الظاهرة من خلال أمثلتها المنتقاة من الحديث النبوي الشريف، بتحديد موضع الظاهرة من الكلمة، وذكر الأوجه أو الروايات الحديثية الواردة في اللفظة، مع نسبة جميع الأقوال إلى قائليها ومصادرها.

أما المنهج التحليلي سيتحدد من خلال تحليل النماذج المنتقاة من الألفاظ من الناحية اللغوية والصوتية، من حيث التحليل والتعليل لميل القبائل العربية إلى التسكين أو التحريك بالفتح أو الضم أو الكسر، ومدى مناسبة بعض الحركات إلى حركات أخرى عند اجتماعها في الكلمة الواحدة، ومدى علاقة تحريك بعض الحروف أو تسكينها بهذه الظاهرة، من حيث تأثير مخارجها وصفاتها، علاوة على اجتماع العوامل الأخرى كطبيعة القبائل والمناطق التي يسكنون فيها وحياتهم الاجتماعية والثقافية، وحالاتهم النفسية.

2. النمهيد

تعد هذه الظاهرة اللهجية من الظواهر المميزة لدى القبائل العربية، بل يعد التسكين قياساً متبعاً في بعض الأبنية عند بعض القبائل، وهي قبيلة تميم خاصة، فيما يعرف بتفريعات بني تميم.

وقد اجتمعت أمثلة كثيرة تشهد لوجود هذه الظاهرة في الألفاظ العربية منها ما كان حذف الصائت في مقابل إثباتها بالفتح، أو بالضم أو بالكسر، وكل ذلك سيتضح عند الشروع في معالجة الأمثلة والشواهد وتحليلها.

المقصود بالصائت : أي الحركة التي تُوضع على الكلمة، ويُنطق بها، وسميت صائتاً لأنها تصدر صوتاً عند النطق بالكلمة. ويقصد بها كذلك حركات البناء وليست حركات الإعراب، وهذا هو في المقصود في هذه الدراسة.

ويقصد بحذف الصائت : هو نطق بعض حروف الكلمة بالسكون، وهي في الأصل أو في الاستعمال المشهور متحركة بالضم أو الفتح أو الكسر، فيكون حذف الصائت هنا بمعنى حذف الحركة وإحلال السكون مكانها.

أما إثبات الحركة: فعكس ذلك، وهو النطق بالحركة وعدم حذفها، أي: نطق بعض حروف الكلمة بحركة معينة فتحة أو ضمة أو كسرة، وقد نطقت في لهجة أخرى بالسكون.

ومن خلال تتبع اللغويين للهجات القبائل المختلفة الناطقة بحذف الصائت أو إثباته، من حيث تحليل الشواهد المختلفة كالقراءات القرآنية والشعر والنثر، استنبطوا مجموعة من العوامل والأسباب التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة، وهي كالآتي (سيبويه، 1403هـ، 4/113-114؛ والفراء، د.ت، 3/125؛ وابن جني، 1419، 1/143،85؛ والجندي 1978م، ص: 235 إلى 251، وعبدالباقي، 1405، ص: 291، والراجحي ص: 157، وآل غنيم 1985هـ ، ص: 116)

1-تعوّد بعض القبائل على الاختصار والسرعة في الكلام، فأدى ذلك إلى تخفيف نطق بعض الحروف، فلجأت إلى حذف الصائت.

2- أن القبائل البدوية كانت كثيرة التنقل والارتحال، طلباً للماء والكلأ وتحسيناً للمعيشة، فلهذا تعودت أجهزة النطق عندهم على التخفيف والاقتصاد في الجهد العضلي فلجؤوا إلى حذف الصائت في بعض حروف الكلمة.

3- أن القبائل التي كانت تنطق الحركات كاملة من دون نقص، وتعطي الحروف حقها من الحركات والسكنات، كانت قبائل مستقرة نوعاً ما، لم تكثر من الارتحال والتنقل وهي قبائل الحجاز، وما جاورها، بل كانت القبائل الأخرى تأتي إليها، وتجتمع عندها في المواسم المختلفة، كالحج، وفي المواسم الثقافية التي تعقد في سوق عكاظ وذي المجنة وغير ذلك، فهذا الاستقرار الاجتماعي والنفسي لدى قبائل الحجاز جعلها تنطق بإثبات الحركات كاملة دون نقص.

4- أن التنوع الثقافي الذي عاشته قبائل الحجاز من خلال احتكاكها بمجموعة من القبائل العربية التي تفد إليها في المواسم المختلفة جعلها تتفاخر بكلامها وحديثها أمام القبائل الأخرى، وهذا أدى إلى تأنّيهم في الكلام، وإظهارهم له، واستعمالهم الألفاظ والجمل على أكمل الأوجه الواردة فيها من غير تغيير أو تبديل، يقول أبوعبيدة: "أهل الحجاز يفخمون الكلام كله" (السيوطي 1973م، 95/1).

5- احكتاك القبائل ببعضها أدى إلى تأثرها ببعضها في الكلام، فانتقلت هذه الظاهرة من خلال هذا الاحتكاك، فمن جاور أو احتكّ مع القبائل التي تؤثر حذف الصائت أو التي تؤثر إثباته اصطبغ كلامه وحديثه بإحدى الظاهرتين.

وقد اشتهرت ظاهرة حذف الصوائت في مجموعة كبيرة من القبائل وفي مقدمتها بني تميم، بكر بن وائل، وأسد، وقيس، وتغلب، وربيعة، وعقيل، وأزد السراة، وعكل، ويلاحظ أنّها متقاربة المساكن نوعاً ما، فهي تقطن وسط الجزيرة وشرقيها (الجندي 1978م، 235/1-249، وآل غنيم 1985هـ، ص: 115).

أما إثبات الصائت فقد اشتهر كثيراً لدى القبائل الحجازية، ومن جاورهم، كقريش وثقيف وهذيل وقبائل تهامة وغيرهم. والأمثلة والشواهد على ما سبق مشهورة مبثوثة في بطون كتب اللغة (الجندي 1978م ، 246/1-251، وآل غنيم 1985هـ، ص:104، والراجحي، ص: 157).

إلا أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها دائماً، فقد تلجأ القبائل البدوية التي تميل إلى حذف الصوائت فتنطق بإثباتها، وفي المقابل تميل قبائل الحجاز إلى حذف الصوائت، وهذا وارد في بعض الأمثلة والشواهد كما سيأتي في الأمثلة.

وعليه يلجأ بعض اللغويين إلى القول بأن بعض القبائل قد تستحسن بعض الظواهر لدى القبائل الأخرى فتأخذ بها، أو أنها قد تخرج في بعض الأحيان عما ألفته في كلامها من التسكين أو التحريك فتناقضه (سيبويه، 1403هـ، 113/4؛ والفراء، د.ت، 125/3؛ وابن جني، 1419، 143/1،85؛ وعبدالباقي، 1405، ص:291).

3. المبحث الأول: التسكين والتحريك بالفتحة

وردت في أحاديث عمدة ا لأحكام بعض الألفاظ التي جرى في بعض حروفها حصول التبادل بين السكون والفتح، وقد جاءت في الاسمين: أَثَرَة ولُقَطَة.

المطلب الأول: أَثَرَة :

حيث وردت في حديث غزوة حنين، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم مخاطباً الأنصار: "إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ" (البخاري، 1987م، برقم: 4075، ومسلم، 1991م، برقم: 1061).

والأثرة هي: الاستئثار بالمال أو بخيرات الدنيا، والاستبداد والانفراد بها عن الآخرين المستحقين لها (الجوهري، 1990م، أ ث ر، 574/2-575؛ وابن منظور،1992م، أ ث ر، 5/4).

ورد في لفظة (أَثَرَة) ثلاث لغات كما ذكر شراح الحديث، وهي:

1-(أَثَرَة) بفتح الهمزة والثاء.
2-(أُثُرَة) بضم الهمزة وسكون الثاء.
3-(إِثْرَة) بكسر الهمزة وسكون الثاء.

ويلحظ في اللغات الثلاثة تبادل بين الفتحة والسكون على حرف الثاء، وذكر ابن العطار أن فتح الهمزة والثاء أشهر اللغات فيها، وضم الهمزة وسكون الثاء لغة صحيحة، وكسر الهمزة وسكون الثاء لغة قليلة (ابن العطار، 2007م، 826/2)، ووافق ابن الملقن ابن العطار في أن إسكان الثاء مع كسر الهمزة لغة قليلة (ابن الملقن، 1997م، 114/5)، فيكون حذف الصائت وقع في الثاء فقط.

وجوز الأوجه الثلاثة في هذه اللفظة ابن منظور (ابن منظور،1992م، أ ث ر، 5/4) وغيره من أهل اللغة (الزبيدي، د.ت، أ ث ر17/10).

واقتصر النووي (النووي، 1392، 13/4) وابن حجر -في مواضع من كتابه (العسقلاني، 1959م، 74/1 و 242/7 و101/11)-

على الوجهين في الهمزة: الفتح والضم فقط، وأشار ابن الملقن (ابن الملقن، 1997م، 114/5) –كما سبق-، والزركشي (الزركشي، 1423هـ، ص:171)، وابن حجر -في مواضع أخرى- (العسقلاني، 1959م، 12 / 139)، وغيرهم (العيني،1421هـ، 82/19) إلى جواز الأوجه الثلاثة فيها، ولم يتأثر معنى الحديث بتغير الحركات على الثاء، فالخلاف فيها لفظي لهجي فحسب (النووي، 1392، 13/4؛ وابن العطار، 2007م، 826/2).

المطلب الثاني من الأحاديث: (لُقَطَة):

ووردت في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "وَلَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَّفَهَا". (البخاري، 1987، برقم: 3017، ومسلم، 1991م، برقم: 1353)

واللَّقْطُ : أخذ شيء من الأرض (الأزهري1990م، ل ق ط، 249/16-250؛ والجوهري، 1990م، ل ق ط 1157/3؛ وابن منظور، ل ق ط، 392/7)، واللُّقَطَة: ما يلتقط ويؤخذ من الأرض ولا يعرف له مالك (الجوهري، 1990م، ل ق ط 1157/3).

وذكر بعض شراح هذا الحديث أن اللقطة يجوز فيها فتح القاف وإسكانها (النووي،1392هـ، 17/5).

وفرق صاحب كتاب العين بين فتح القاف وإسكانها في المعنى، جاء في كتاب العين: "واللُّقْطةُ: ما يوجَدُ مَلْقُوطاً مُلْقىً، وكذلك المَنْبُوذ من الصِّبيان لُقْطةٌ، واللُّقَطةُ: الرجلُ اللَّقّاطةُ وبَيّاعُ اللُّقاطات يلتَقِطُها" (الفراهيدي، د.ت، ل ق ط، 100/5). وروي عن الخليل أن اللُّقَطَة -بتحريك القاف- هو الذي يَلْقُطُ الشيء، واللُّقْطَة -بسكون القاف- هو الذي يُلْتَقَط (الأزهري،1999م، ص: 364).

ونقل الأزهري الإجماع على أن معنى (اللُّقَطَة) -بفتح القاف-هو الشيء الملقوط، وليس الشخص اللاقط للشيء –كما ذكر صاحب العين-، حيث كان هذا خارجاً عن قياس كلام العرب، وذكر أنه قول الفراء وابنُ الأعرابي والأصمعي (الأزهري،1999م، ص: 364).

وتبع الأزهري في ترجيحه ونقله هذا الإجماع بعض اللغويين (ابن منظور،1992م، ل ق ط، 392/7)؛ وشراح الحديث (ابن العطار، 2007م، 979/2)، فلم يروا التفريق بين معنى اللفظتين –بفتح القاف أو سكونها-.

وعليه يكون معنى الحديث غير متأثر باختلاف حركات الكلمة (النووي،1392هـ، 17/5؛ وابن العطار، 2007م، 979/2).

التعليل الصّوتي لاختيار حذف الصائت أو إثباته بالفتحة:

السكون والفتحة حركتان خفيفتان، إلا أن السكون أخف من الفتحة ولبعض العرب نهج في الكلام حينما تتوالى ثلاث حركات، سواء كانت هذه الحركات المتوالية متشابهة أم مختلفة، فكثيراً ما يُلحظ أن بعض القبائل تحاول التخلص من هذا التوالي بحذف الصائت من عين الكلمة، كما هو مطرد في كثير من الكلمات عند قبيلة تميم، وشاركهم في ذلك بكر بن وائل كما ذكر سيبويه (سيبويه، 1403هـ، 114/4-115)، وضم ابن سيده معهم قبائل تغلب (ابن سيده، د.ت، 220/4-221).

يقول سيبويه: "هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم في (فَخِذٍ) فَخْذٌ، وفي (كَبِدٍ) كَبْدٌ، وفي (عَضُدٍ) عَضْدٌ، وفي (الرَّجُلِ) رَجْلٌ، وفي (كَرُمَ الرَّجُلُ) كَرْمَ، وفي (عَلِمَ) عَلْمَ، وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من تميم" (سيبويه، 1403هـ، 114/4-115).

ثم يعلل سيبويه لهذه الظاهرة، حيث ذكر أن السبب في ذلك هو كراهتهم الانتقال من حركة إلى أخرى لا تشبهها، وبخاصة إذا كانت حركة ثقيلة كالكسرة أو الضمة (سيبويه، 1403هـ، 114/4-115).

وإذا ما أُمْعِنَ النظر إلى النماذج السابقة من ألفاظ الأحاديث فستتضح أموراً توافق ما ذكر في هذا التعليل الصوتي.

أما كلمة (أَثَرَة) فثبت فيها ضم الهمزة مع سكون الثاء (أُثْرَة)، وكذلك كسر الهمزة مع سكون الثاء (إِثْرَة) وهي لغة قليلة كما سبق ذكره.

فيلحظ في هذه الكلمة انتقال من كسر إلى فتح، ومن ضم إلى فتح، ومع أن الفتحة حركة خفيفة إلاّ أنّ السكون أخف منها، فانتقال الصوت من كسر إلى سكون أخف على اللسان من انتقاله إلى الفتح، وهكذا في الضم، فالسكون أخف الحركات على الإطلاق (الجندي 1978م، 1398هـ، ص: 240).

وكذلك في توالي ضم ففتح أو كسر ففتح جهد عضلي على اللسان، وتفسير ذلك أن اللسان ينتقل في حال الضم من ارتفاع مؤخرة اللسان إلى وضع الاستواء في قاع الفم، وفي حال الكسر يتنقل من ارتفاع مقدمة اللسان إلى وضع الاستواء (أنيس،1979م ، ص:31-32؛ والسلمون،1997م، ص: 97)، وهذا الانتقال قد يؤثر على الإجادة في نطق الكلمة لمن اتسمت لهجاتهم بالسرعة في نطق الكلمات، فحذف الصائت هنا للتخفيف.

يضاف إلى ذلك توالي أربع حركات مختلفة، إن أخذ في الاعتبار حركة الإعراب على الحرف الأخير في هذه اللفظة؛ وهي الفتحة لكون الكلمة مفعولاً به، فعدم حذف الصائت من عين الكلمة يؤدي إلى ثقل ملحوظ في الكلمة، فاستُحْسِن حينئذ حذفه.

أما من أثبت الصائت ففتح الثاء مع فتح الهمزة فلعله لحظ الانسجام والتناسق بين حركات هذه الكلمة كما ذكر سابقاً، حيث توالت فتحتان في كلمة واحدة، ويندر عند العرب التخفيف عند توالي الفتحتين كما ذكر سيبويه (سيبويه، 1403هـ، 115/4).

أما توالي أربع فتحات إن أُخِذ في الاعتبار حركة الإعراب، ففيه شيء من الثقل –كما مرّ، إلا أن تشابه الحركات خففه، بخلاف ما إذا كانت إحداها مغايرة للفتحة.

يزاد على ذلك ما ذكر سابقاً من أن الهمزة حرف حلقي، وحروف الحلق تؤثر فتح نفسها وفتح ما جاورها من الحروف كما هو رأي ابن جني (ابن جني،1419هـ، 264/1).

أما لفظة (لُقَطَة) ففيها ثقل ناشئ عن مجيء ضمة ثم فتحتين، فالانتقال من ضمة إلى سكون أخف على اللسان من الانتقال من ضمة إلى فتحة، لكون السكون أخف الحركات على الإطلاق، ولما مر سابقاً من وجود الجهد العضلي الذي يحصل في انتقال اللسان من ارتفاع مؤخرته إلى وضع الاستواء في قاع الفم.

إضافة إلى توالي خمسة صوائت وحركات في كلمة واحدة إن اعتبرت حركة الإعراب وهي الضمة–لكون الكلمة نائبة عن الفاعل- ، مع حركة الضمير الهاء المضافة إليها، وهذا ثقيل جداً عند علماء الأصوات، ولعل من اختار حذف الصائت من القاف لحظ هذا الأمر.

أما من اختار إثبات الصائت ففتح القاف فلعله لحظ وجود حرفي الاستعلاء، وحروف الاستعلاء تؤثر الفتح كما ذكر ذلك بعض الباحثين (الجندي 1978م، 1398هـ، 265/1).

أو أنه لحظ انتقال الصوت من ثقيل إلى خفيف، فلم يؤدِّ ذلك إلى وجود ثقل في الكلمة فأبقى الكلمة كما هي بفتح القاف.

4-المبحث الثاني : التسكين والتحريك بالضمة

اختار البحث عدداً من ألفاظ الأحاديث النبوية في هذه الظاهرة، حيث ثبت في بعض حروفها حذف الصائت في مقابل إثباتها بالضم، والألفاظ المختارة كانت أسماء فقط، وهي: الـخُبُث و الدُبُر و الغُسُل والقُمُص.

المطلب الأول: الـخُبُث

وقد وردت هذه اللفظة في باب الاستطابة، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليـه وسلم كان إذا دخل الخلاء قال"اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ" (البخاري، 1987، برقم: 142، ومسلم، 1991م، برقم: 375).

الخُبُثُ : جمع خبيث، خلاف الطَّيِّبِ (الأزهري1990م، خ ب ث7/ 337-338 الجوهري، 1990م، خ ب ث، 281/1)، يقول الجوهري: "الخبيث: ضدّ الطيّب. وقد خَبُثَ الشيء خَباثَةً، وخَبُثَ الرجل خُبْثاً، فهو خبيث، أي خَبٌّ رديءٌ. وأَخْبَثَهُ غيرُهُ، أي علَّمَهُ الخُبثَ وأفسدَه." (الجوهري، 1990م، خ ب ث، 1 /281).

وذكر شراح (النووي، 1392، 2/ 93؛ وابن العطار، 2007م، 112/1) هذا الحديث أن لفظة (الخُبُث) يجوز فيها إثبات الصائت وحذفه بضم الباء وإسكانها، وذكر النووي: أنهما وجهان مشهورَان فِي رواية هذا الحدِيث (النووي، 1392، 93/2)، ومن أهل اللغة من أشار إلى جواز الضم والسكون فيها كذلك (الفيومي،1990م، خ ب ث، ص: 62).

ولكن الخطابي ذكر أن إسكان الباء لايجوز (الخطابي،1405هـ، ص:21-22)، إلا أن جمعاً ممن شرحوا هذا الحديث ردوا على الخطابي، حيث رأوا أن إسكان عين الكلمة في حال ضم الفاء والعين جائز وكثيرٌ في كلام العرب (النووي، 1392، 93/2؛ وابن

العطار، 2007م، 112/1؛ العسقلاني، 1959م، 230/1)، وقد مر آنفاً في كلام الفيومي أن ذلك جائز على لغة تميم، ونظير ذلك: كُتُب وكُتْب وَرُسُل ورُسْلٌ وَعُنُق وعُنْق وأُذُن وأُذْنٌ.

وقد ذكر النووي (النووي، 1392، 2/ 93) بأن الحديث رُوِيَ بالوجهين في هذه اللفظة.

وكلام الخطابي محمول على أن الخُبْث –بحذف الصائت من الباء- مصدر، وليس جمعاً، حيث أشار إلى ذلك بقوله: "فأما الخُبْثُ ساكنةَ الباءِ فمصدر خَبُثَ الشئُ يخْبُثُ خُبْثاً" (الخطابي،1405هـ، ص: 22).

إلا أن شراح الحديث (النووي، 1392، 2/ 93، وابن العطار، 2007م، 112/1؛ والعسقلاني، 1959م، 230/1) جوزوا أن يكون المراد بالخُبْثِ –بحذف الصائت من الباء- في الحديث أمرين:

1- أن يكون جمعاً لخبيث، وهم ذكران الشياطين، وقيل: يعم الشر.
2- أن يكون مصدراً من خَبُثَ يَخْبُثُ خُبْثاً، فيكون المراد به هنا المكروه أو الشر.

وذكر بعض الشراح (العسقلاني، 1959م، 230/1) أنه يمكن أن يقال: إن ترك التسكين أولى حتى لا يشتبه المصدر بالجمع في المعنى.

وبناء على القول بأن الْخُبْثَ جمعٌ لخبيث يتضح أن تسكين الباء لغة فصيحة غير مؤثرة في معنى الكلمة، وهو المتوافق مع سياق الحديث (النووي، 1392، 93/2؛ وابن العطار، 2007م، 112/1-113).

المطلب الثاني: الدُبُر

الدُبُر : خلاف القبل (الجوهري، 1990م، د ب ر، 653/2-654)، أو آخر الشيء وخلفه (ابن فارس، 2002م، د ب ر، ص: 355) .

وقد وردت هذه اللفظة في باب الذكر عقب الصلاة، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم لصحابته الفقراء: "تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً" (البخاري، 1987، برقم: 807، ومسلم، 1991م، برقم: 595).

وذكر بعض شراح هذا الحديث أن لفظة الدُبُر بإثبات الصائت وهو ضم الدال والباء (ابن العطار، 2007م، 657/2-658؛ وابن الملقن، 1997م، 48/4) ، وذكر ابن الملقن أن الضم والسكون جائز في الباء (ابن الملقن، 1997م، 48/4) .

وأثبت أهل اللغة أن ضم الباء وكسرها جائز في هذه اللفظة غير مؤثر في معناها، يقول الرازي: "الدُّبْر والدُّبُرُ مُخفَّفاً ومُثَقَّلاً الظَّهْرُ" (الرازي، 1989م، د ب ر، ص: 173-174).

المطلب الثالث: الغُسْل

وردت هذه اللفظة في حديث الغسل من الجنابة، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ" (البخاري، 1987، برقم: 287، ومسلم، 1991م، برقم: 348).

الغين والسين واللام في أصل اللغة يدل على تطهير الشيء وتنقيته كما ذكر ابن فارس ابن فارس، 2002م، (غ س ل، ص: 787، وينظر كذلك في معنى الغسل في: الأزهري1990م، غ س ل، 35/8-36).

وذكر أهل اللغة أنه يجوز في حرف الغين من لفظة الغسل حذف الصائت أو إثباتها بالضم (الأزهري1990م، غ س ل، 35/8-36؛ والجوهري، 1990م، غ س ل، 35/8-36)، ولم يرد عن شراح الحديث أن تغير الحركتين مؤثر في معنى اللفظة (النووي، 1392، 56/2؛ وابن العطار، 2007م، 227/1-228-229).

التّوجيه الصّوتي لاختيار حذف الصائت أو إثباته بالضمة

الضمة –عند علماء الأصوات- حركة ثقيلة في حد ذاتها (بشر،1990م، ص: 152)، تتسم بالقوة والرصانة كما ذكر سيبويه (سيبويه، 1403هـ، 37/4)، وثقلها يكمن في خروجها من مؤخرة اللّسان مع ارتفاع طفيف فيه، فهي حركة خلفية (بشر،1990م، ص:152)، ويزيدها ثقلاً تتابعها في كلمة واحدة.
وذكر سيبويه أن العرب تكره هذا التتابع، وأن قبيلة بكر بن وأناس وبعض بني تميم تخفف هذا التتابع بحذف الصائت وهو الضمة الثانية، وثقل هذا التتابع كثقل تتابع الواوين في كلمة واحدة، ومثل سيبويه تتابع الضمتين بهذه الكلمات: الرُسْل، والطُّنُب، والعُنُق –

بتسكين الثاني-، والأصل فيها الرُّسُل، والطُّنُب، والعُنُق بإثبات الصائت ضمتين (سيبويه، 1403هـ، 114/4)، كما أشار الرضي إلى ذلك، وذكر كذلك أنه في الجمع أولى منه في المفرد، وذلك لأن الجمع ثقيل في المعنى (الاستراباذي، 1402، 44/1).
وإذا تأملنا في الكلمات السابقة (الخُبُث) و(والدُّبُر) (والقُمُص) يتضح لنا الثقل الظاهر من تتابع الضمتين، ولهذا جنح إلى تخفيف العين فيها.
أما من اختار توالي الضمتين في الكلمات السابقة فلعله رأى الانسجام المتحقق بين أصوات الكلمة الواحدة، فمع أن الضّمّتين ثقيلتان إلا أن تشابه الحركتين خفف هذا الثقل.

وقد نسب حذف الصائت وهو الضم فيما جاء على بناء (فُعُل) -بضمتين- إلى قبائل أسد وتميم وبكر بن وائل، وربيعة، وتغلب، وعكل، ونجد، وقيس ، ونسب إثبات الصائت في هذه الحركة إلى القبائل الحجازية وكلاب وبعض بني أسد، ويظهر أنهم المجاورون للحجازيين (سيبويه، 1403هـ، 114/4، الفراء، د.ت، 125/3).

5-المبحث الثالث : التسكين والتحريك بالكسرة

والنماذج التي تم اختيارها في هذا المطلب من الحديث النبوي وقعت فيها هذه الظاهرة في لام الأمر، حيث ورد فيها الكسر والتسكين.

وفي تعريف لام الأمر يقول ابن سيده: "لامُ الأمر موضوعةٌ ليُتوصَّل بها إلى الأمر من الفعل" (ابن سيده، د.ت، 3 /319)، وذكر المرادي أن تسميتها بلام الطلب أولى حتى تشمل الأمر والدعاء والالتماس (المرادي ،1983م، 17/1)، وقد سماها كذلك ابن هشام بهذا الاسم (ابن هشام، د.ت، 223/1).

وهناك عدد غير قليل من ألفاظ الحديث النبوي وقعت فيها تبادل من السكون والكسرة في لام الأمر، واختار البحث بعض النماذج مع ذكر الأحاديث التي وردت فيها، وليس المجال هنا مجال جمع وحصر.

المطلب الأول من الأحاديث : فَلِأُصَلِّيَ

ورد هذا الفعل في باب الصفوف من حديث أنس بن مالك أن جدته دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فأكل منه، ثم قال: "قُومُوا فَلِأُصَلِّيَ لَكُمْ" (البخاري، 1987، برقم: 373، ومسلم، 1991م، برقم: 658).

ذكر ابن حجر أن الفعل (فلأصلي) روي بثبوت الياء وحذفها، ووجه رواية الحذف بأن اللام لام الأمر، وحَذْفُ الياء جزماً بها (العسقلاني، 1959م، 322/1).

وذكر ابن حجر كذلك: أن هناك رواية بثبوت الياء ساكنة، فتكون اللام هنا محتملة لأن تكون لام الأمر، وثبوت الياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح (العسقلاني، 1959م، 322/1)، ونظير ذلك قراءة قنبل (إنه من يتقي ويصبر) بإثبات ياء (يتقي) (الفارسي،1404م، 447/4-448)، ثم ذكر بعد ذلك أن كسر لام الأمر لغة معروفة (الفارسي،1404م، 447/4-448)، ومعنى الحديث لا يختلف باختلاف حركة اللام (ابن العطار، 2007م، 415/1).

المطلب الثاني من الأحاديث : فَلْيَدْفَعْ / فَلْيُقَاتِلْ

ورد هذين الفعلين في حديث دفع المار بين يدي المصلي، حيث قال عليه الصلاة والسلام: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنْ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ" (البخاري، 1987، برقم: 487، ومسلم، 1991م، برقم: 505).

ذكر العيني أن الفعل (فليقاتله) يجوز فيه إثبات الصائت بكسر اللام الأولى، لام الأمر، ويجوز حذفه، ولم يذكر فرقاً في المعنى بتغير حركة اللام (العيني ،1421هـ، 252/7).
وهذه اللغة –حذف الصائت أو إثباته بالكسر- يمكن أن تقال في الفعل (فليدفعه) كذلك.

المطلب الثالث من الأحاديث : فَلْيَلْبَسْ / وَلْيَقْطَعْ

وورد هذين الفعلين في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبَرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ" (البخاري، 1987، برقم: 1468، ومسلم 1991م، برقم 1177). ذكر العيني أن لام الأمر في الفعل (وَلْيَقْطَعْهُمَا) يجوز فيه حذف الصائت وإثباته بالكسر (العيني ،1421هـ، 462/3)، ولم

يذكر فرقاً في المعنى عند حذف الصائت أو إثباته.

التوجيه الصوتي لاختيار حذف الصائت أو إثباته بالفتحة

الأصل في حركة لام الأمر إثبات الصائت فيها بالكسر إن لم تسبقها الفاء أو الواو أو ثم، وقد وجه بعض النحويين كابن يعيش وابن مالك والمرادي. بأن إثبات الصائت في لام الأمر بكسرها حملاً على حركة نقيضتها لام الجر، فلام الأمر مختصة بالأفعال، ولام الجر مختصة بالأسماء (ابن يعيش، د.ت، 24/9، وابن مالك،1410هـ، 58/4، والمرادي ،1983م، 17/1).

وقيل: بأن الأصل فيها حذف الصائت، وذلك حملاً على عملها وهو الجزم، إلا أنه تعذر الابتداء بالسكون فكسرت، ونظير ذلك كسر باء الجر حيث كسرت حملاً على عملها وهو الجر ذكر ذلك ابن مالك (ابن مالك،1405هـ، 121/3).

فإن سبقت لام الأمر بالفاء أو الواو أو (ثمّ) جاز تسكين اللام (الفراء، د.ت، 285/1؛ وابن جني، د.ت، ص: 384)؛ وابن يعيش، د.ت، ص: 24/9؛ وابن مالك،1410هـ، 58/4؛ والمرادي ،1983م، 17/1؛ والمالقي ،2002م، ص: 303؛ وابن مالك،1405هـ، 121/3)، والتسكين مع الفاء والواو أكثر من الكسر (ابن مالك،1410هـ، 58/4؛ والمرادي ،1983م، 17/1؛ وابن هشام، د.ت، 223/1) .

وقد جعل الفراء حذف الصائت في اللام مع الفاء والواو كحذف الصائت من هاء الضمير مع الواو في (وَهْوَ) (وَهْيَ) (الفراء، د.ت، 285/1).

ووجه ابن جني (ابن جني، د.ت، ص: 384) وغيره من اللغويين (ابن يعيش، د.ت، 24/9؛ وابن مالك،1405هـ، 122/3) بأن حذف الصائت من اللام بعد الفاء والواو لأنهما تعدان جزءاً من الفعل لشدة اتصالهما به، ويكون ذلك من باب إجراء المنفصل مجرى المتصل (ابن مالك،1410هـ، 58/4؛ والمرادي ،1983م، 17/1)، فتكون الكلمة حينئذ مثل: فَخِذ وكَبِد وكَتِف من حيث ورود التخفيف في عين الكلمة.

أما حذف الصائت في اللام مع (ثمّ) فجائز وارد في القراءات القرآنية وكلام العرب، إلا أن ذلك قليل (ابن مالك،1410هـ، 59/4، وابن مالك،1405هـ، 122/3)، وإثبات الصائت أكثر؛ وعلة ذلك أن (ثمّ) تعد حرفاً منفصلاً عن الفعل، بخلاف الفاء والواو (المالقي،2002م، ص: 303)، وذكر الرضي أن البصريين يستقبحون تسكين اللام بعد ثم (الاستراباذي، 1402، 270/2).

وبالنظر إلى حركة الفاء والواو وميم (ثمّ) مع لام التعليل وأول الفعل المضارع يتبين أن هناك انتقالاً من الفتح إلى الكسر ثم الفتح مرة أخرى.

والفتحة حركة خفيفة، أما الكسرة فحركة ثقيلة، وذكر المالقي (المالقي ،2002م، ص: 303) بأن حذف الصائت من اللام بالتسكين مع الفاء والواو لاجتماع المتحركات، باعتبارهما مع اللام والفعل كلمة واحدة.

وقال سيبويه في (باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك) عند تعرضه للهجات في فَخِذ وكَبِد أن الذي دفعهم إلى تسكين عين الكلمة هو كراهتهم الانتقال من المفتوح إلى المكسور، ففيه انتقال من الأخف إلى الأثقل (سيبويه، 1403هـ، 113/4-114).

ويفهم من كلام سيبويه بأن سبب حذف الصائت في فَخِذٍ وما حمل عليها هو التخفيف في نطق اللفظة، ففي ورود حركة خفيفة ثم ثقيلة ثم الرجوع إلى الحركة الخفيفة نوع ثقل على اللسان، وكثير من قبائل العرب تنفر من مثل هذه الألفاظ، فيلجؤون حينئذ إلى تغيير بعض حركات الكلمة حتى تتناسب مع مثيلاتها فتخف على اللسان، والمعنى حينئذ لا يتغير بتغيير حركات الكلمة، وإنما هي مظاهر لهجية لكلام العرب.

وقد عاب بعض النحاة على عاصم وحمزة اختيارهما قراءة التسكين في (ثم لْيقطع)، وجعلوا ذلك من قبيل اللحن، وقد رُدّ عليهم بأنّ قراءتهما ثابتة بالأسانيد الصحيحة، فهو دليل على الجواز، علاوة على أن النحاة المتأخرين كابن مالك قد جوزوا ذلك، وذكروا أنه وجه صحيح في العربية وليس فيه ضعف (المرادي، 1983م، ص: 111-112).

6-الخاتمة

بعد هذا العرض والدراسة لظاهرة حذف الصوائت وإثباتها، وتحليل الألفاظ المختارة فيها، توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1- أن دراسة الظواهر اللغوية للغة العربية لها أهمية كبيرة، وبخاصة لمن أراد تعلم اللغة العربية.

2- بيان أهمية ربط الدراسات اللغوية بألفاظ الحديث النبوي أو تراكيبه ودلالاته، ودراستها على ضوء القواعد والأصول اللغوية القديمة والحديثة، وبخاصة كتب السنن.

3- أن العوامل الثقافية والاجتماعية والنفسية والبيئية لها تأثير كبير في كلام العرب في اختيار حذف الصوائت أو إثباتها لدى القبائل، فالقبائل كثيرة الارتحال وغير المستقرة تؤثر التخفيف في الكلام فتختار حذف الصوائت، بخلاف القبائل المستقرة فتختار إثباتها والإتيان بجميع حركات الكلمة من غير تصرف فيها.

4- من أهم أسباب ظاهرة حذف الصوائت: الاختصار والسرعة في الكلام، وكثرة التنقل والارتحال، والاحتكاك بالقبائل المؤثرة للحذف.

5- من أهم أسباب وجود إثبات الصوائت: الاستقرار الاجتماعي والنفسي، التنوع الثقافي، والاحتكاك بالقبائل المؤثرة للإثبات.

6- القبائل التي انتشرت لديهم ظاهرة حذف الصوائت هي: بني تميم، بكر بن وائل، وأسد، وقيس، وتغلب، وربيعة، وعقيل، وأزد السراة، وعكل، وهي متقاربة في مساكنها، أما القبائل التي اشتهرت عندهم ظاهرة إثبات الصوائت: القبائل الحجازية، ومن جاورهم، كقريش وثقيف وهذيل وقبائل تهامة وغيرهم.

7-المصادر والمراجع

1. ابن العطار، علاء الدين علي بن داود الشافعي، (2007م) العدة في شرح العمدة،(ط 1) تحقيق: نظام محمد صالح يعقوبي. بيروت، دار البشائر الإسلامية
2. ابن الملقن، أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، (1997م) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، (ط 1) تحقيق: عبدالعزيز المشيقح. الرياض. السعودية. دار العاصمة
3. ابن جني، (1419هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
4. ابن جني، أبي الفتح عثمان، (د.ت)، سر صناعة الإعراب، (د.ط)، تحقيق: حسن هنداوي، د.م، د،ن
5. ابن فارس. أبو الحسين أحمد بن زكريا. (2002م) مقاييس اللغة، (ط 1) اعتنى به: محمد عوض مرعب. وفاطمة محمد أصلان. بيروت. دار إحياء التراث العربي
6. ابن مالك، لبهاء الدين بن عقيل، (1405هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، (د.ط)، تحقيق: محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، طبعة: دار المدني
7. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي، (1410هـ)، شرح التسهيل، (ط1)، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الرياض: دار هجر
8. ابن منظور. جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري. (1992م) لسان العرب. (ط 1) بيروت. دار صادر
9. ابن هشام، أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، المصري، (د.ت)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (د.ط)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة: مطبعة المدني
10. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي، (د.ت)، شرح المفصل، (د.ط)، بيروت: عالم الكتب
11. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (1999م) الزاهر في غريب ألفاظ الأمام الشافعي، (ط 1) تحقيق: عبدالمنعم طوعي بشناتي. دار البشائر الإسلامية
12. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (1990م) تهذيب اللغة، (د.ط) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. مصر. دار الصادق
13. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (1402هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع المتن، مع شرح شواهده لعبدالقادر البغدادي،(د.ط)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت
14. آل غنيم، لصالحة راشد (1985هـ)، اللهجات في الكتاب لسيبويه، أصواتاً وبنية،(ط 1)، دار المدني، للطباعة والنشر
15. أنيس، إبراهيم، (1979م)، الأصوات اللغوية، (ط5)، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية
16. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، (1987م)، الجامع الصحيح المختصر، (ط3)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير.
17. بشر، كمال محمد، (1990م)، الأصوات العربية، (د.ط). المنيرة: مكتبة الشباب
18. الجندي، أحمد علم الدين، (1978م)، اللهجات العربية في التراث، (د.ط)، تونس: الدار العربية للكتاب
19. الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1990م)، الصحاح، (ط4)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار،بيروت: دار العلم للملايين
20. الخطابي، (1405هـ)، إصلاح غلط المحدثين، (ط2)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة
21. دين، عمربن محمد، ودين، عبدالغني بن محمد، وطاهر، رشدي، ويوسف، عبدالله، وبان بري، براسرت، والأبياري، يوسف، 2020، السياقات المتولدة من اللغة الحاسوبية مع تعدد الأصول الدلالية وأثره في النص النبوي، بحث منشور واسم المجلة (JOURNAL OF MECHANICS OF CONTINUA AND MATHEMATICAL SCIENCES) المجلد (15) رقم (7) صفحة (392)

22. الراجحي، عبده، (1996)، اللهجات العربية في القراءات القرآنية،(د.ط)، دار المعرفة الجامعية
23. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، (1989م)، مختار الصحاح، (د.ط)، لبنان: دائرة المعاجم
24. الزبيدي، لمحمد مرتضى، (د.ت)، تاج العروس، (د.ط)، تحقيق: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، التراث العربي، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت
25. الزركشي. بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر، (2003م) النكت على العمدة في الأحكام، (ط 1)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. السعودية. مكتبة الرشد
26. السلمون، عبدالهادي أحمد، (1997م)، لهجة ربيعة دراسة لغوية في ضوء علم اللغة والحديث، (د.ط)، د.م، طبعة العدوي
27. سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1403هـ)،الكتاب كتاب سيبويه، (ط3)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، بيروت: عالم الكتب
28. عبدالباقي، ضاحي،(1405هـ) لغة تميم،دراسة تاريخية وصفية، مطبوعات مجمع اللغة العربية بمصر،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
29. السيوطي (1973م)، عبدالرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، طبعة بيروت
30. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر الشافعي، (1959م) فتح الباري شرح صحيح البخاري. (د.ط) بيروت، دار المعرفة
31. العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، (1412هـ)، عمدة القاري في شرح البخاري، (د.ط)، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، بيروت: دار الكتب العلمية
32. الفارسي، الحسن بن عبدالغفار، (1404هـ)، الحجة للقراء السبعة، (ط1)، تحقيق: بدرالدين قهودي، بشير جويجاتي، عمان: دار المأمون للتراث
33. الفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، معاني القرآن، (د.ط)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار، د.م، دار السرور
34. الفراهيدي، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد،(د.ت) العين، (د.ط)، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، ود/إبراهيم السامرائي
35. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ، (1990م)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (د.ط)، لبنان: مكتبة لبنان
36. المرادي، للحسن بن قاسم، (1983م)، الجنى الداني في حروف المعاني، (ط2)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، بيروت: دار الآفاق الجديدة
37. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، (1991م)، صحيح مسلم، (د.ط)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي
38. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، (1392هـ)، المنهاج صحيح مسلم بن الحجاج، (ط2)، بيروت: دار إحياء التراث العربي